الجزي من بحوز بيد وعمرو كما يمنع تصور مفهومه عن وقوع الشركة فان زيدا
وعمرا مانع عنه قوله وان كان لفظ الجزي هو ايضا على حذف المضاف اي
مفهوم لفظ الجزي قوله فلا نسلم المذكور في النتيجة يريد ان النتيجة حينئذ
اي اذا كان المراد لفظ الجزي هي ان مفهوم لفظ كلي مطابقة للواقع فلا خلق
فيه قوله فان قلت مفهوم لفظ الجزي ايضا مما يمنع وقوع الشركة فلو كان كليا
يلزم ان يكون ما يمنع وقوع الشركة غير مانع عنه فيلزم صدق النقيض على
نقيضه وهو محال قلت مفهوم لفظ الجزي بالنظر الى ذاته مانع وبا
الى عارض صدق هذا المفهوم على كثيرين غير مانع فالامران باعتبارين جايزان
قوله ان اريد بها ما هيتها النوعية او يريد ان الجزي الواقع في تعريف الذا
اعم من ان يكون حقيقيا او اضافيا بناء على ان مثال الجزي اعني كل واحد
من الانسان والفرس يجعلها لانه على تقدير ارادة ماهيتها النوعية
يصدق على كل واحد منهما انه مندرج تحت الغير وهو معنى الجزي الاضا
وعلى تقدير ارادة المخصص الحاصلة منهما في ضمن الافراد يصدق على
انه مانع من وقوع الشركة وهو معنى الجزي الحقيقي قوله اعلم ان الذاتي
يطلق اه يريد ان للذاتي عند الميزاني له معنيين احدهما المعنى الاخص
وهو الداخل في حقيقة الجزئيات اعني الانواع الحاجة عن هذا المعنى
لا تتصادق هذا المعنى عليها بناء على امتناع دخول الكلي في نفسه
فلا يصدق الا على الجنس والفصل اللهم الا ان يراد بحقيقة الجزئيا
اعم من الحقيقة الكلية والجزئية اي حصصها والجزئيات اعم من الا
ضافيات والحقيقيات فانه حينئذ يصدق على النوع انه داخل في حقيقة
الجزئيات لانه وان لم يدخل في الحقيقة الكلية وحقيقة الجزي الاضافي
لان كل واحد منهما نفسه لكنه داخل في الحقيقة الجزئية وحقيقة الجز
لان كل واحد منهما غير دخول الكلي في الجزي ان جعل التشخص قيدا
دخول الجزي في الكلي ان جعل التشخص جزءا فان الانسان مثلا داخل
في هذا الانسان باحد المعنيين والاخر المعنى الاعم وهو ما لا خارجا

عن

عن حقيقة الجزئيات فيكون نفس الحقيقة داخلة في هذا المعنى لانه كما يصدق
على جزي الحقيقة الاعم والمساوي اعني الجنس والفصل انه غير خارج عنها
كذلك يصدق على نفس الحقيقة انها غير خارجة عنها ولا يلزم كون الشيء غير
نفسه وهو ضح قوله وعكس جملة على الثاني بالتاويل اه جواب لمن يقول ان
الواقع من المعنيين المذكورين من الذاتي في المتن هي مقام التخصيص
اعني قوله وهو الذي يدخل في حقيقة الجزئيات المعنى الاخص غير
الشامل للنوع على ما بيناه في مقام التقسيم اعني قوله والذاتي اما مقول
في جواب ما هو اه المعنى الاعم الشامل له بقرينة تقسيم اليه والى قرينة
اعني الجنس والفصل فلا يكون توافق بين التعريفين والتقسيم
ويخرج الجواب ان يقال لانسلم عدم التوافق بينهما بناء على انه يمكن
ان يؤل المعنى الاخص بالمعنى الاعم على سبيل المجاز الارسالي بان
يراد من الداخل لازمه اعني غير الخارج ليشمل النوع فيتوافق
التعريف مع التقسيم حينئذ ويكون اللازم في قوله والذاتي اما مقول
في جواب ما هو اشارة الى الذاتي المعرف بالداخل المول بغير
الخارج بناء على قاعدة اعادة الشيء معرفة قوله فان حمل على الظاهر اه
تعين ان يول الداخل بغير الخارج يكون المراد من الذاتي في المقا
الاول الاعم الشامل الاخص وفي مقام الثاني المعنى الاعم من غير تطبيق
احد المقامين على الضرو العدول في مقام التقسيم على المضمر حيث لم
يقل وهو اما مقول في جواب ما هو مع تقدم ذكر الذاتي في قوله و
الكلي اما ذاتي الى الظاهر المعرف باللام حيث قال والذاتي اما مقول
في جواب ما هو للتنبيه على المغايرة بين الذاتي في المقامين لان الضمير يدل
على العينية والمعرف باللام يدل على الغيرية فان قلت لانسلم ان الضمير يدل
على العينية بناء على انه يمكن ان يراد من الضمير غير ما اريد من اللفظ
في الامور المحتملة للمعاني المحتملة وان كان عايدا اليه وهو المسمى بصنعة الا
ستخدام من البديع بان يراد بها هنا من ظاهر الذاتي في قوله والكلي اما

Copyright Ongoing University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)